الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

النفط الكويتي ينخفض إلى 109,74 دولارات

الكويت ـ كونا: قالت مؤسسة البترول الكويتية ان سعر برميل النفط الكويتي انخفض في تداولات امس الجمعة 0,01 دولار ليستقر عند مستوى 109,74 دولارات للبرميل مقارنة بـ 109,75 دولارات في تداولات أمس الأول. وكانت وكالة الطاقة الدولية (آي.إي.أيه) قامت أمس الأول بتخفيض توقعاتها لمستويات الطلب العالمية على النفط الخام خلال العام الحالي نظرا الى استمرار الاقتصاد العالمي بإظهار الإشارات السلبية، ما يؤدي الى تراجع مستويات الطلب على الخام.
وقامت الوكالة بتخفيض توقعاتها بالنسبة لنمو مستويات الطلب العالمية لتصل الى 700 ألف برميل يوميا بدلا من توقعاتها السابقة، علما ان الوكالة أبقت توقعات نمو الطلب على النفط الخام للعام المقبل 2013 عند 800 ألف برميل يوميا.

مستقبل الكويت الاقتصادي والسياسي متوقف على تطور أسعار النفط المستقبلية

هل الوضع الاقتصادي في الكويت في حاجة لخفض الفائدة أم إلى ضخ للسيولة؟

منذ بدايات الأزمة المالية العالمية التي تسببت فيها البنوك الأميركية قام بنك الكويت المركزي بخفض سعر الخصم 5 مرات من 5,75٪ إلى 2٪، ورغم هذا فإن ذلك لم يكن له أي تأثير على الواقع الاقتصادي في البلاد خاصة سوق الكويت للأوراق المالية التي فقدت حوالي 35 مليار دينار من قيمتها السوقية منذ 2008 في الوقت الذي تمكنت فيه الموازنة العامة للدولة من تحقيق فوائض مالية تقدر بنحو 70 مليار دينار من عام 2007 حتى عام 2012 بفضل الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط إلا أن هذه الفوائض لم يظهر لها تأثير على الوضع الاقتصادي في الكويت، وفي ضوء ذلك فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل الوضع الاقتصادي في الكويت يحتاج الى خفض سعر الفائدة أم الى ضخ السيولة المالية؟ والاجابة عن هذا السؤال معروفة، بل ان الواقع الاقتصادي في الكويت خير دليل للاجابة عن هذا السؤال، فهناك تدهور في أغلب القطاعات الاقتصادية في البلاد والعديد من الشركات أفلست وأخرى في طريق الافلاس، ولكن هناك مجموعة من المؤشرات الخطيرة التي يجب ان تلتفت لها الحكومة وتأخذها في عين الاعتبار وتتحرك بشكل سريع قبل ان تقع أزمة حقيقية في البلاد.

● أولا : البنوك

تمثل البنوك في كل دول العالم أهم القطاعات الاقتصادية، ورغم ان كل الحكومات في دول العالم قامت بدعم قوي لقطاع البنوك فيها إلا أنه في الكويت تمثل الدعم في قانون حماية الودائع فقط وزيادة الودائع الحكومية التي تقدر بحوالي 10,5 مليارات دينار من اجمالي الودائع لدى البنوك، منها 5,5 مليارات من الهيئة العامة للاستثمار والباقي من المؤسسات والهيئات الحكومية الأخرى، وباستثناء ذلك لم تفعل الحكومة شيئا لحماية الجهاز المصرفي بشكل خاص وتحريك العجلة الاقتصادية التي تتراجع بشكل سريع الى الخلف وقد ترتب على ذلك ارتفاع اجمالي المخصصات لدى البنوك بنهاية عام 2011 إلى 2,8 مليار دينار ويتوقع ان تصل المخصصات مع نهاية العام الحالي الى نحو 3,3 مليارات دينار، وذلك نتيجة الهبوط المتواصل في الأصول المرهونة لدى البنوك والتي أغلبها أسهم وعقارات. وقد انعكس ذلك الأمر على النتائج المالية لقطاع البنوك في الربع الثاني من العام الحالي والتي تراجعت بنسبة 47٪ مقارنة بالربع الأول من العام الحالي مع ترقب لنتائج الربع الثالث والتي يتوقع ألا تكون أفضل من الربع الثاني. وفي محاولة من البنك المركزي لتخفيف وطأة الأزمة على القطاع المصرفي قام بتوظيف نحو 4,2 مليارات دينار من ودائع البنوك في ودائع وسندات وودائع لأجل. زيادة هامش الاقراض من البنوك بنسبة 85٪ من اجمالي الودائع لدى كل بنك،ومع ذلك ظلت معدلات الاقراض ضعيفة لأسباب أبرزها انعدام الفرص الاستثمارية المشجعة للاقراض نتيجة شبه توقف المشاريع التنموية والضعف الحاد في الانفاق الاستثماري الحكومي.

● ثانيا: البورصة

معروف ان أسواق المال مرآة تعكس الواقع الاقتصادي والمالي لأي دولة إلا أن بورصة الكويت تعكس الواقع الاقتصادي المتردي فقط ولا تعكس الواقع المالي القوي للدولة والمتمثل في الفوائض المالية الضخمة. وبالنظر الى التركيبة الاقتصادية للكويت نجد ان الفرص الاستثمارية المتاحة تنحصر في الاستثمار في البورصة والقطاع العقاري فيما ان الدولة تسيطر على أهم القطاعات الأخرى في مقدمتها القطاع النفطي. وبالنسبة للبورصة، فإن المستثمرين الأفراد والشركات تكبدوا خسائر تقدر بنحو 35 مليار دينار في الفترة من 2008 وحتى نهاية تداولات الأسبوع الماضي في الوقت الذي حققت فيه الموازنة العامة للدولة فوائض مالية تقدر بنحو 70 مليار دينار في الفترة من 2007 حتى العام الحالي. كذلك نتيجة سوء الوضع المالي للعديد من الشركات فقد قامت هيئة أسواق المال بشطب نحو 15 شركة من البورصة نتيجة خسارتها من 75٪ من رأسمالها، فضال عن ان هناك حوالي 15 شركة أخرى مرشحة للشطب من البورصة، وهذا يظهر مدى انعكاس الوضع الاقتصادي المتردي في البلاد على البورصة، وفي حال استمرار نهج الحكومة في البطء الواضح في الإصلاحات الاقتصادية، فإن وضع الشركات سيزداد سوء، واذا كانت زلازل الأزمة المالية العالمية بدء من أميركا فإن أسواقها المالية حققت مستويات ارتفاع كبيرة وبعضها حقق ارتفاعا قياسا بما كان عليه قبل الأزمة نتيجة الجهود التي قامت بها الحكومة الاميركية، فيما ان الأزمة في الكويت ازدادت عمقا وتأثرا نتيجة الصراعات السياسية وعدم قدرة الحكومة على فرض ايراداتها في الإصلاح الاقتصادي.

تقاعس الحكومة في الإصلاح الاقتصادي وراء ارتفاع مخصصات البنوك إلى 2,8 مليار دينار بنهاية 2011 ويتوقع أن تصل إلى 3,3 مليارات دينار بنهاية 2012

الموازنة العامة للدولة حققت فوائض مالية تقدر بنحو 70 مليار دينار من 2007 إلى 2012 والبورصة خسرت 35 مليار دينار

● ثالثا: الاقتصاد الكلي

وفقا لدراسة صادرة عن غرفة التجارة والصناعة مؤخرا، فإنها قد أشارت الى انه بعد 20 عاما من اليوم فإن العجز التراكمي للميزانية العامة للدولة سيكون أكثر من 282 مليار دينار وهذا الرقم يمثل كارثة بكل معنى الكلمة، وذلك بافتراض ان سعر النفط سيصل الى 75 دولارا وسينخفض العجز الى 154 مليار دينار بافتراض سعر 100 دولار و61 مليار دينار بافتراض 125 دولارا للبرميل و10 مليارات دينار بافتراض سعر 150 دولارا للبرميز، بمعنى ان مستقبل الكويت الاقتصادي والسياسي متوقع على تطور أسعار النفط المستقبلية.

● هشام أبوشادي

معاييرها القديمة أصبحت لا تمثل القاعدة العريضة من الأسهم المدرجة

«هيئة الاستثمار» توسع قاعدة الأسهم المستهدفة عبر المحفظة الوطنية لأكثر من 20 سهماً

أبلغت مصادر مسؤولة «الأنباء» أن الهيئة العامة للاستثمار تتجه إلى توسعة قاعدة الأسهم المستهدفة في سوق الكويت للأوراق المالية عبر المحفظة الوطنية، حيث ستتم إعادة النظر في القواعد المحددة من هيئة الاستثمار لمديري المحفظة المتمثلة في عائد الربحية ووزن الشركة سوقيا ومعدل دوران السهم وجودة الأرباح والاستقرار الاداري، وهي المعايير التي أصبحت لا تمثل القاعدة العريضة من الأسهم المدرجة التي اقتصرت على أسهم عددها حوالي 15 سهما مع الأخذ في الاعتبار أن المحفظة الوطنية مال عام، ولا يجوز استخدامه لإنقاذ الشركات الورقية وإنما لدعم السوق وتوفير الأجواء الايجابية له فقط.

وأفادت مصادر فضلت عدم الإفصاح عنها بأن المحفظة الوطنية ستتحول خلال المرحلة المقبلة من استثمار بالملايين الى استثمار يصل إلى مستوى المليار ونصف المليار دينار بالتزامن مع زيادة أعداد الاسهم المستهدفة إلى ما يقارب الـ 20 سهما، مع رفع القيود على بعض الاسهم التي كان العمل بها محظورا خلال الفترة الماضية كونها عدلت أوضاعها وأصبحت من الأسهم المهمة في السوق ولها ثقلها ومن الممكن ان تحدث توازنا رئيسيا وفعالا في المؤشرات والمتغيرات العامة للسوق خلال جلسات التداول مع الحفاظ على عدم تحقيق خسائر قد تضر بالمال العام.

وأوضحت أن هيئة الاستثمار تسعى إلى إنعاش السوق خلال الفترة الحالية عبر المحفظة الوطنية، وذلك ضمن التوجيهات السامية لصاحب السمو الأمير بضرورة معالجة الاختلالات الاقتصادية في البلاد، وعلى اعتبار ان سوق الكويت للاوراق المالية يعد المرآة الحقيقية لأي اقتصاد دولة، فعليه اتجهت هيئة الاستثمار إلى وضع قواعد جديدة للاستثمار في البورصة تستهدف توسعة الدور الاستثماري الذي تضطلع به في السوق وزيادة الفعالية تواكبا مع التوجهات الحكومية بصياغة خطة علاجية تواجه أزمات الاقتصاد المحلي، لافتة إلى ان هيئة الاستثمار ستبلغ مديري المحفظة بالقواعد الجديدة خلال الاسبوع الجاري عبر رسالة واضحة تتضمن المعايير الجديدة لاختيار الاسهم المستهدفة والتي ستكون اقل صرامة من ذي قبل، والتوجه نحو تحفيز السوق وجعله سوقا واعدا وتغيير النظرة المستقبلية للسوق إلى أكثر انفتاحا وتحقيقا للمكاسب، وذلك ضمن إطار زمني محدد مع ضرورة إرفاق تقارير عن حالة الأسهم التي يتم التداول عليها بشكل دوري بحد أدنى أسبوعي للاطلاع على ما آلت إليه الأمور خلال تلك الفترة الحرجة من عمر الاقتصاد الكويتي.

تجدر الإشارة إلى ان الهيئة العامة للاستثمار استدعت مسؤولي الشركات المديرة للمحفظة الوطنية الأسبوع الماضي لبحث القواعد الجديدة للاستثمار في البورصة، وتم بحث عدة مقترحات حول كيفية تطوير آليات الاستثمار لدى المحفظة الوطنية، فضلا عن دراسة الشركات الواجب الاستثمار بها وشرائها بأسعارها الحالية وهي خلاف التشغيلية المألوفة ومناقشة آلية زيادة رأس المال المستثمر، وهو الأمر المتروك حاليا لمدى الحاجة اليه خاصة ان إدارة المحفظة الوطنية لم تشر الى ان المبلغ المرصود لا يكفي للقواعد الاستثمارية الجديدة التي تم وضعها.

● محمود فاروق

نشاط ملحوظ للمحفظة الوطنية وراء ارتفاع مؤشر البورصة (متين غوزال)

«الدار» تؤمن سداد القسط الثالث من الديون البالغ 50 مليون دينار قبل يونيو 2013

أكد مصدر ذو صلة على قدرة شركة دار الاستثمار (الدار) على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه مديونيتها للعملاء، المزمع سدادها خلال شهر يونيو 2013 والمقدرة بـ50 مليون دينار. وقال المصدر لـ «الأنباء» ان هناك العديد من المؤشرات الايجابية التي تؤكد تأمين «الدار» لسداد القسط الثالث من جدولة الديون، بالإضافة الى توافر سيولة كبيرة للشركة يمكن استخدامها وفقا لرؤيتها الإستراتيجية. وأشار الى انه من الأصول التشغيلية الكبرى التي تملكها الشركة بنسبة تبلغ نحو 50٪ شركة استون مارتن العالمية والتي يرتفع إجمالي ملكيتها فيها مع شركاتها التابعة والزميلة الى نحو 87٪، قد حققت اجمالي أرباح بواقع 343,2 مليون دولار عن النصف الأول من العام الحالي. وأضاف ان هناك ايضا حصصا وملكيات مؤثرة لـ«الدار» وشركاتها التابعة والزميلة التي حققت أرباحا كبيرة خلال النصف الأول من العالم الحالي، مثل بنك البحرين الإسلامي وبعض الشركات الكويتية العاملة في مجالات تشغيلية أظهرت بياناتها المالية تحقيق أرباح خلال النصف الأول. وبينت ان هناك اجتماعات مستمرة بين الإدارة التنفيذية ومجموعة الشركات التابعة والزميلة من اجل التأكيد على سير خطة اعادة هيكلة الديون وفقا للخطة المتفق عليها.

● احمد يوسف

قبل وقف تداول أسهمها وانتهاء المهلة القانونية منتصف نوفمبر

استياء شركات التمويل من تأخر بياناتها لدى «المركزي» و«هيئة الأسواق»

أبدى مسؤولو بعض الشركات الاستثمارية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية التي تقدم خدمات التمويل والخاضعة تحت رقابة بنك الكويت المركزي استياءهم من تأخر ميزانياتها لدى «المركزي» عن الفترة القانونية المحددة لها، الأمر الذي يدفع هيئة أسواق المال إلى اتخاذ قرار بوقف التداول على أسهم هذه الشركات نظرا لتجاوزها الفترة القانونية التي يفترض أن تعلن خلالها عن نتائج أعمالها. وطالب مسؤولو الشركات في تصريح لـ «الأنباء» بضرورة إيجاد حلول سريعة لهذه القضية خاصة ان الشركات المدرجة بشكل عام تسعى على قدم وساق الى الإعلان عن نتائجها المالية لفترة الربع الثالث من العام الحالي التي تنتهي مهلتها القانونية منتصف نوفمبر المقبل. وفي السياق نفسه قالت مصادر ان بعض مسؤولي الشركات سيرفعون مقترحاتهم إلى الجهات المعنية للخروج من تلك الأزمة التي تتكرر بحلول اقتراب نهاية المهلة القانونية للإعلان عن نتائج اي ربع سنوي من العام، مبينة ان المقترح يتمثل في تسليم نسخة من النتائج المالية للشركات المدرجة التي تعمل في مجال التمويل إلى هيئة أسواق المال وذلك لسرعة الانتهاء من الإجراءات الخاصة بتدقيق الميزانيات، فضلا عن تقليل المدة الزمنية المستغرقة في تلك العملية خاصة بعد الانتهاء من المخاطبات المتبادلة بين الجهتين بذلك الشأن التي كانت تستغرق فترة طويلة من الوقت مما يعرض الشركات إلى عقوبة الإيقاف عن التداول وبالتالي ينعكس بالسلب على أداء أسهمها وعليه ينعكس أيضا على المساهمين بل والبورصة بشكل عام.

● محمود فاروق

بشارة لـ «الأنباء»: 9108 غرف إجمالي أعداد الغرف الفندقية بجميع فئاتها للعام 2012

تامر بشارة

كشف رئيس قسم شؤون الفنادق في وزارة التجارة والصناعة تامر بشارة في تصريح لـ «الأنباء» عن أن إجمالي اعداد الغرف الفندقية بجميع فئاتها الكائنة في فنادق وشقق فندقية بلغ 9108 غرف حسب احصاءات أعدها قسم الفنادق بالوزارة للعام 2012.
وأضاف بشارة ان إجمالي أعداد الغرف الفندقية الكائنة في 54 فندقا في الكويت بلغ 6875 غرفة مبينا ان 23 فندقا كائنة في محافظة العاصمة منها فندقان فئة خمس نجوم و7 فنادق فئة أربع نجوم و7 فنادق فئة ثلاث نجوم و3 فنادق فئة النجمتين وفندق واحد فئة النجمة الواحدة و3 فنادق غير مصنفة.
وأوضح أن محافظة حولي تحوي 19 فندقا منها 6 فنادق فئة الخمس نجوم وفندقان فئة اربع نجوم و5 فنادق فئة ثلاث نجوم وفندق واحد فئة نجمتين وفندقان فئة نجمة واحدة و3 فنادق غير مصنفة.

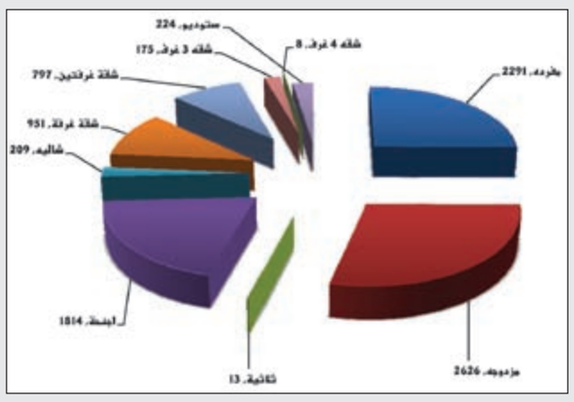

وأشار الى ان محافظة الأحمدي تحوي 6 فنادق منها 4 فنادق فئة خمس نجوم وفندقان غير مصنفين.
وذكر ان محافظة الفروانية تضم 3 فنادق منها فندق واحد فئة خمس نجوم وفندقان فئة ثلاث نجوم.
ولفت الى ان محافظة مبارك الكبير تحوي فندقين غير مصنفين، مبينا ان محافظة الجهراء تضم فندقا واحدا فئة أربع نجوم.
وقال بشارة ان اجمالي عدد الغرف الفندقية بجميع المحافظات بلغ 6875 غرفة حسب احصاءات «التجارة» للعام 2012 موزعة حسب فئة النجوم، حيث ان اجمالي عدد الغرف فئة خمس نجوم بلغ 2742 غرفة وفئة أربع نجوم بلغ 1638 غرفة وعدد الغرف فئة ثلاث نجوم بلغ 1297 غرفة وعدد الغرف فئة نجمتين بلغ 226 غرفة وعدد الغرف فئة نجمة واحدة بلغ 54 غرفة وان الغرف غير المصنفة بلغت 918 غرفة.
وأفاد بشارة بأن اجمالي اعداد الغرف الفندقية البالغة 6875 غرفة استحوذت منها محافظة حولي على 2680 غرفة، كما ان محافظة العاصمة استحوذت على 2476 غرفة مشيرا الى ان محافظة الاحمدي استحوذت على 793 غرفة والفروانية استحوذت على 619 غرفة والجهراء استحوذت على 262 غرفة ومبارك الكبير استحوذت على 45 غرفة.
وعن إجمالي أعداد المنشآت الفندقية التي تحوي غرفا مفردة ومزدوجة وأجنحة وشققا واستديو ذكر بشارة ان أعدادها بلغت 61 منشأة تقريبا تحوي 2233 غرفة، مشيرا الى ان محافظة حولي استحوذت على 1444 غرفة ومحافظة العاصمة استحوذت على 568 غرفة والاحمدي استحوذت على 149 غرفة والفروانية استحوذت على 72 غرفة.
ولم تسجل الاحصائية وجود غرف في محافظتي مبارك الكبير والجهراء.

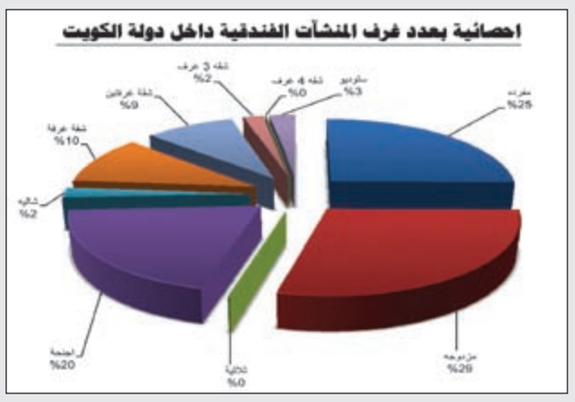

● عاطف رمضان